٩

الفساد السياسي "نظرة تحليلية"

إعداد/د. عبد الله حسين محمد الأهدل

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون - جامعة الحديدة

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى توضيح طبيعة الفساد بشكل عام وتوضيح طبيعة الفساد السياسي وأسبابه وآثاره وصوره وسبل الحد منه ؛ولتحقيق هذا الهدف تم الرجوع إلى المصادر والمراجع التي لها علاقة بالبحث ،ومحاولة جمع ما تفرق في بطون الكتب ،واستقراء ذلك وتحليله وتقسيمه .

وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث. ففي المقدمة: تناولت فيها أسباب اختيار الموضوع، وهدف البحث ،والمنهج المتبع فيه ،وهيكله. المبحث التمهيدي : تناولت فيه الفساد وأنواعه ومظاهره وآثاره وأسبابه وسبل محاربته. المبحث الأول: مفهوم الفساد السياسي ومخاطره وأسبابه. المبحث الثاني : آثار الفساد السياسي وصوره وسبل الحد منه.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج . أهمها :

١ - الفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال، أو هو العدول عن الاستقامة إلى ضدها.

٢ - من مظاهر الفساد: الرشوة والمحسوبية والمحاباة والوساطة ونهب المال العام والإنفاق الغير قانوني له.

٣ -الفساد السياسي: هو فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء والمشتغلون بالعمل السياسي.

٤ - من آثار الفساد السياسي: الطغيان والاستبداد وتراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة ، وضعف شرعية النظام السياسي.

٥ -من صور الفساد السياسي: فساد القمة والفساد المؤسسي والفساد الحزبي والانتخابي.

المقدمة:

الحمد لله رب العزة والجلال وواسع الكرم عظيم الأفضال ، والصلاة والسلام على نبيه الهادي المبعوث ليتمم مكارم الأخلاق ، وبعد :

إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها ، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول ، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري ، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات وكل الدول وتعالت النداءات إلى إدانتها والحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة لذلك. الأمر الذي شد انتباهي إلى البحث حول الفساد ، وجعلني اختار هذا البحث الموسوم بـ الفساد السياسي "نظرة تحليلية"وذلك للأسباب الآتية:

١ - إن ظاهرة الفساد تعاني منها معظم الدول العربية.

٢ - عدم وجود دراسات سابقة مستقلة، تتناول الفساد السياسي حسب علم الباحث.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

١. توضيح طبيعة الفساد وأنواعه ومظاهره وآثاره وأسبابه وسبل محاربته.
٢. توضيح مفهوم الفساد السياسي ومخاطره وأسبابه.
٣. توضيح آثار الفساد السياسي وصوره وسبل الحد منه.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة موضوع هذا البحث أن يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وشرح موضوع البحث.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم هذا البحث على النحو الآتي:

المقدمـــة: وفيها تم ذكر أسباب اختيار الموضوع، وهدف البحث ،والمنهج المتبع فيه ،وهيكله.

المبحث التمهيدي: الفساد وأنواعه ومظاهره وآثاره وأسبابه وسبل محاربته.

المبحث الأول: مفهوم الفساد السياسي ومخاطره وأسبابه.

المبحث الثاني : آثار الفساد السياسي وصوره وسبل الحد منه.

الخاتمة: ذكر فيها نتائج البحث.

المبحث التمهيدي: الفساد وأنواعه ومظاهره وآثاره وأسبابه وسبل محاربته:

المطلب الأول: مفهوم الفساد لغة واصطلاحا:

معنى الفساد لغة :

الفساد في اللغة :هو فسد ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ، وفَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَساداً وفُسُوداً، فهو فاسدٌ وفَسِيدٌ فيهما. وقوم فَسْدَى. وأَفْسَدَه هو. وتَفَاسَدَ القومُ: تدابَرُوا وقطعوا الأَرحام؛ واستفسد السلطانُ قائدَه إِذا أَساء إِليه حتى استعصى عليه. والمَفْسَدَةُ: خلاف المصْلَحة. والاستفسادُ: خلاف الاستصلاح. وقالوا: هذا الأَمر مَفْسَدَةٌ لكذا أَي فيه فساد، ويقال :أَفْسَدَ فلان المالَ يُفْسِدُه إِفْساداً وفَساداً، واللّه لا يحب الفساد[1]. "وفسَد الفتى من سوء التربية - فسدت المرأةُ - فسدت أخلاقه/ حياتُه، وفسَدَ الطَّعامُ: عطب، تلِف؛ أنْتَن، ضد صلح "[2]، والفساد هو: "التّلف والعطب وَالِاضْطِرَاب والخلل والجدب والقحط"[3].

معنى الفساد في الاصطلاح:

في الاصطلاح: الفساد هو "خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا، أو هو العدول عن الاستقامة إلى ضدها، أو هو التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة[4] وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة للمحسوبية[5]أو هو إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة للشخص سواء في مجال المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق

(١)لسان العرب : جمال الدين بن المنظور ، دار الكتب العلمية، بيروت 2003 ، ص 412 - 413.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة : أحمد مختار عبد الحميد عمر ، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، مادة "فسد"١٦٣٤/٢

(٣) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة، مادة "فسد" ٦٨٨/٢

(٤) أسس مكافحة الفساد الاداري والمالي في ضوء السنة النبوية : طه فارس ، الألوكة ص٤

(٥) الفساد الاداري والمالي : بن عزوز محمد : المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد٧ ، ٢٠١٦، ص ٢٠١

النظام أو المحاباة وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية [٦]. أو هو "سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة"[٧]. أو هو خروج عن القوانين والأنظمة، أو استغلال غيابهما، من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية وتجارية، أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة . [٨]

وفي الاصطلاح الشرعي: هو جميع المحرمات والمكروهات شرعا، كما عرفه جمهور الفقهاء على أنه مخالفة الفعل الشرع ، فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال ،سواء كان هذا الخروج قليلا أو كثيرا ،ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة[٩].

الأسباب العامة للفساد:

١ - أسباب شخصية : وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميولاته، ومستواه الثقافي ومستوى تعليمه ونظرته للمشروعية.

٢ - أسباب اجتماعية :وهي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع والتي تهيئ المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد من خلال أعمال المحسوبية، والرشوة، واستغلال النفوذ، والتهرب الضريبي، والاختلاس، وتبييض الأموال...إلخ.

٣ - أسباب إدارية و تنظيمية :وتتمثل في تضخم الجهاز الإداري

وزيادة عدد الموظفين في معظم الدول النامية وهذا يخلق نوعًا من البيروقراطية وإجراءات إدارية معقدة، كما يصاحب ذلك غموض في اللوائح والإجراءات وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية، وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقية الوظيفة[١٠].

---

(٦) ماهو مفهوم الفساد -مظاهره أسبابه -أشكاله : http://basset.goo-dole.com/t32-topic

(٧) تقرير الأمم المتحدة ، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ص ١٥

(٨) تعريف ومفهوم الفساد في القانون : المحامية ورود فخري https://www.mohamah.net/law

(٩) "التعريف بالفساد وصوره من الجهة الشرعية : محمد المدني بوساقدار الخلدونية، الجزائر، سنة٢٠٠٩،ص٠٦.

(١٠)أخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها ،بالتطبيق على الملكة العبية السعودية : الصاف محمد، مجلة الإدارة العامة ، العدد 82 مارس1998 ص ٤٥٧.

المطلب الثاني : أنواع الفساد:

أنواع الفساد من حيث الحجم:

أ - الفساد الصغير: وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا فإنه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين .

ب -الفساد الكبير: وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

أنواع الفساد من ناحية الانتشار:

أ - فساد دولي: ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يلف هذا الفساد كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً[١١].

ب - فساد محلي: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود[١٢].

وهناك أنواع أخرى للفساد ، ويعود السبب فيه إلى المجال الذي ينتشر فيه هذا الفساد فهناك:

الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه:

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تتم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، و يقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي:

١. الفساد المالي : و يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها، و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. وتتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل : غسل الأموال و التهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية.

٢. الفساد الإداري : ويقصد به مجموعة الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

---

(١١)مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة : عادل الشلفان ، جامعة الزقازيق، مصر، العدد، 2م، المجلد 2003). م، ص333 .

(١٢) الشلفان ، 2003 م، ص333 .

٣. الفساد الأخلاقي : هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته و رغباته ، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للآداب.

٤. الفساد السياسي : وهو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة .

٥. الفساد الثقافي : و يقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها و إرثها الثقافي.

٦. الفساد الاجتماعي : هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة و المدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي.

٧. الفساد القضائي : وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره : المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.

٨. الفساد الاقتصادي : و يتعلق هذا الفساد بالممارسات المنحرفة و الاستغلالية والاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، و تحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي.

٩. كما أنه الحصول على منافع مادية و أرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار...إلخ.

١٠. الفساد في التعليم : وهو مجمل الانحرافات والاختلالات التي ترافق العملية التعليمية وتحول دون نجاحها في تنشئة مجتمع سليم مبنٍ على أساس التعليم من أجل المواطنة ، حيث تصبح مسؤولية التعليم هي تخريج مواطنين وأفراد يحدثون تغييرا ويقومون بأعمال وأداءات فعالة ترسي مبادئ المواطنة ومفاهيم المجتمع المدني[١٣].

١١. الفساد المؤسسي: حينما تكون مؤسسات الدولة هشة وضعيفة بما يصبح معه جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد[١٤].

---

(١٣)"الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية : هاشم الشمري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة ٢٠١٠، عمان ،الأردن.ص٤٥.ص٤٦

(١٤)الفساد المالي، أسبابه وصوره وعلاجه: حسين حسين شحاتة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٥٥٢، شعبان ١٤٣٢هـ/ يوليو ٢٠١١، ص ٢٧.

المطلب الثالث : مظاهر الفساد:

من أبرز مظاهر الفساد المنتشرة في العالم العربي - يمكن تقسيمها إلى الأشكال التالية:

١. الرشوة :

وهي متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب أو قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء خدمة أو الامتناع عن أدائها.

٢. المحسوبية:

وهي إصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلا ويترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يوثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات و زيادة الإنتاج.

٣. المحاباة:

وهي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار والاستثمار.

٤. الوساطة:

وهي تدخل شخص ذي مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين ، أو إحالة العقد ، أو إشغال المنصب.

٥. الابتزاز والتزوير:

وهو الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد ، والتزوير: يتعلق بتحريف محتوى الوثائق الرسمية والمحررات الإدارية بغية الحصول على منافع شخصية وقد يكون لطمس الحقائق أو للهروب من المتابعات القضائية وطمس الأخطاء الإدارية.

٦. نهب المال العام والإنفاق الغير قانوني له:

وهو ذلك الاعتداء الصادر من أصحاب الوظيفة العامة لتعدد وتزايد حالات اختلاس المال العام ، والذي يقع على مبالغ كبيرة خاصة في مجال الصفقات العمومية والاستثمارات عموما.

٧. التباطؤ في إنجاز المعاملات:

وهو المتعلق بلا مبالاة الموظف العمومي واستهتاره بالمواطنين أو الهيئات المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوطة به والمكلف بها قانونا فنجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب مما يضيع حقوق الأفراد والجماعات[١٥] .

(١٥)مداخلة بعنوان الاطار الفلسفي والتنظيمي للفساد: نقماري سفيان،في الملتقى الوطني المنظم يومي ماي ٢٠١٢ بجامعة بسكرة٦/٧

المطلب الرابع: آثار الفساد:

أثر الفساد على النواحي الاقتصادية:

يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة أو قصيرة الأجل وإهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها ، كما يؤدي إلى تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل الأسواق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية[١٦].

كما أن للفساد آثار اقتصادية وخيمة فإلى جانب أنه يقوض سمعة البلد في معاملاته الاقتصادية الإقليمية والدولية فإنه يتسبب بخسائر للعالم النامي تصل إلى بلايين الدولارات[١٧]

أثر الفساد على النواحي الاجتماعية والقيمية:

يسهم الفساد بإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي إذ إن ظهور الفساد في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر المتورطة بالفساد ، مما يؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة. مما يؤدي إلى شعور الأغلبية بالظلم وعدم العدالة مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع، ويفقد القانون هيبته ويفلت الفاسدون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة، لا سيما الفقراء والمحرومين[١٨].

أثر الفساد على النواحي السياسية:

يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي إذ تؤدي آثاره إلى تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق شعور لدى

---

(١٦) المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية : العدد07 :2016ص ٢٠٥

(١٧) الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية : أبو حمود، حسن،(2002)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٨، العدد ١.: ٤٥١.

(١٨) الفساد: عوامله وعلاته وسبل التصدي له : حسني عايش، دراسات عربية، المجلد ٣٣، العدد١١: ١٠٥ العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية : مصطفى كامل السيد ، (٢٠٠٤)، ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.، ٢٠٠٤: ٢٨٥ -٢٨٩.

الفئات المظلومة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء للوطن مما قد يسبب تقويض الشرعية العامة للدولة علاوة على ذلك فأنه يؤدي إلى إضعاف شرعية نظام الحكم وضعف الاستقرار السياسي وترديه، وهذا هو الحاصل في الدول التي ينتشر فيها الفساد أكثر من غيرها[١٩].

أثر الفساد على النواحي الإدارية والتنظيمية:

يعد الجهاز الإداري أول المتأثرين من الفساد الإداري على اعتبار أنه مسرح الجريمة، إذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الإداري وبالتالي إضعاف كفاءة وفعالية المنظمة. كما يؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية ونظمه المعتمدة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً وحرف إمكاناته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه[٢٠].

المطلب الخامس: سبل محاربة الفساد:

١. الجانب الديني: على الدولة تقوية الوازع الديني لدى المواطن وخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية والمساجد، والمواد التعليمية كالتربية الإسلامية.
٢. الجانب التوعوي: إن تحسيس كل أطياف المجتمع من أن محاربة الفاسد والوقاية منه مسؤولية الجميع اعتبارا من أن أثر الفاسد يمس الجميع أيضا له نتائج كبيرة تمس الفاسدين وغير الفاسدين وبالتالي يجب على الجميع نشر ثقافة المساهمة في مكافحة الفاسد والوقاية منه.
٣. الجانب السياسي: إيجاد نظام قائم على الديمقراطية والتعددية والانفتاح، وتنظيم انتخابات نزيهة وحرة وديموقراطية تضمن وصول المنتخبين فعلا من الشعب للوصول إلى السلطة بما يضمن التناغم بين المسؤولين والشعوب ويخلق الثقة بينهما مما ينعكس بالضرورة على الحياة الاجتماعية ويساهم في التقليل بل ومحاربة الفساد بكل أشكاله(٢١)

---

(١٩)العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية : ٢٨٥ -٢٨٩.

(٢٠)الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني : عبد المجيد الحراحشة، رسالة ماجستير علوم في الإدارة العامة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة اليرموك، أربد، (غير منشورة).،٢٠٠٣: ٤٥

(٢١) عبد الحفيظ مسكين ، محاضرات في أخلاقيات المهنة : جامعة جيجل ، ص ٤٧

٤. الجانب الاقتصادي :التوزيع العادل للثروة من شأنه أن يقضي على كل الآفات الاجتماعية المرتبطة بالفقر وبالتالي المساهمة في التقليل من الفساد.
٥. الجانب التشريعي : متابعة وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور المستمر في شتى جوانب الحياة ومحاربة الفساد بكل شفافية ، بل وسن قوانين رادعة ضد الفساد وتطبيقها فعلا على مرتكبي الجرائم لخلق خوف وحيطة شديدة لدى أفراد المجتمع من الوقوع في الفساد ، بل والمساهمة في مكافحته.
٦. الجانب القضائي :استقلالية الجهاز القضائي والتحلي بالنزاهة وأن يمارس دوره بمعزل عن الضغوط والتداخلات ويطبق القوانين المتصلة بالفساد بكل صرامة بغية خلق ثقافة رادعة في المجتمع.
٧. الجانب الإداري : الالتزام بأخلاقيات المهنة وتصميم البرامج التدريبية التي تحث على ذلك، ووضع قوانين لأخلاقيات المهنة في كل الميادين الاجتماعية والثقافية ، والسياسية ... إلخ.
٨. الجانب البشرى : اختيار الموظفين على أساس الجدارة والشفافية والكفاءة والنزاهة وليس على أساس الواسطة والمجاملات.
٩. الجانب الرقابي : وذلك عن طريق تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية ، والرقابة القبلية والبعدية على أعمال الموظفين.
١٠. جانب المشاركة : وذلك بجعل القرارات مبنية على النقاش والحوار بين الرؤساء والمرؤوسين في مناخ من الحرية وتحمل المسؤولية ٠

دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في محاربة الفساد:

على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني القيام بالآتي:

تصميم برامج توعوية خاصة لتوضيح مضامين الفساد ومظاهره ومخاطره وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته ، وتطوير آليات الرقابة الوقائية من الفساد، ومتابعة التقارير والبلاغات والشكاوى الخاصة بقضايا الفساد، والمشورة في رسم السياسات لمكافحة الفساد، والمشاركة في مراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، وتوفير قواعد البيانات والمصادر والموارد لمكافحة الفساد وبناء شبكات وتحالفات لمكافحة الفساد والمساءلة المجتمعية[٢٢].

---

(٢٢) كيف توظف المنظمات غير الحكومية جهود المراقبة والمدافعة في خدمة مكافحة الفساد : هولواي، ريتشارد، الكتاب المرجع للمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد/ ترجمة ناتالي سليمان ونور الاسعد وسوزان قازان، مركز المنشورات العربية التابع للمعهد الديمقراطي الوطنين لبنان

المبحث الأول: مفهوم الفساد السياسي ومخاطره وأسبابه:

المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي:

الفساد السياسي: هو "إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"[٢٣] أو هو "شكل من أشكال إساءة استغلال الوظيفة العامة أو السلطة لتحقيق مكاسب خاصة".[٢٤] أو هو "جزء من نسق النهب أو السلب ".[٢٥] أ و هو السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية تحيزا لاعتبارات معينة خاصة مثل الأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية[٢٦]

أو هو الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الداخلية للدولة وكذلك المواثيق والمعايير العالمية التي تم إقرارها بواسطة الهيئات الوطنية .[٢٧]

Richard Holloway, How NGOs Can Use Monitoring and Advocacy to Fight Corruption, Resource Book 'NGO Corruption Fighters

(٢٣) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧م : البنك الدولي للإنشاء والتعمير - ترجمة ونشر مؤسسة الأهرام صـ١١٢.

(٢٤)ولمزيد من التفاصيل حول تعريفات الفساد ، أنظر:

- Michael Clarke (Editor): Corruption, Causes, Consequences and Control, Frances Pinter (Publishers), Ltd, London, 1983, p. 24.
- Arvind K. Jain (Editor): Economics of Corruption, Kluwer Academic Publishers, London, 1998, p..
- Encyclopedia of sociology: Second Edition, V. 3, 2000, p. 2124.
- James C. scott: Comparative Political corruption, Prentice. Hall, Inc., Englewood cliffs, N.J., London, 1972, p.4.

(٢٥) Morris Szeftel: Corruption and the Spoils System in Zambia, In: Michael Clark (Editor): Corruption, Causes, Consequences, and Control, op. Cit, p. 179.

(٢٦)عولمة الفساد وفساد العولمة) إداري، تجاري، سياسي، دولي : حمدي عبد العظيم(، الإسكندرية :الدار الجامعية،ط١ ٢٠٠٨م ،ص١٦

(٢٧)"برلمانيون عرب ضد الفساد :"تعزيز الشفافية والمحاسبة في العالم العربي : ورقة مقدمة في مؤتمر الذي تنظمه المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفسادGOPACبالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية (Transparency international) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNPDوالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافيةLTAفي بيروت، 18 نوفمبر.2004.

أما" إكرام بدر الدين "فعرف الفساد السياسي بأنه" :نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أو لا ، وسواء خالف توقعات الرأي العام أم لا ، في سبيل الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية، بما يتعارض مع المصلحة العامة ."[٢٨]

كما يقصد بالفساد السياسي من وجهة نظر علماء السياسة فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبية المحلية والمشتغلون بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية، فقد يلجأ حكام الدول إلى تحصيل المبالغ من صادرات النفط أو السلع الهامة المصدرة لحسابهم الشخصي وتودع في حسابات خارج البلاد أو داخلها وهو ما يعتبر نوعا من أنواع الضرائب الإجبارية اعتمادا على استغلال النفوذ السياسي .[٢٩]

وتعرف هيئة الأمم المتحدة الفساد السياسي بأنه : " استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " ، أو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين ، فالفساد السياسي لا يفيد إلا من هم في موقع السلطة [٣٠]

وعليه : فالبعد السياسي لظاهرة الفساد، يتمثل في دور رجل السلطة في نشر الفساد داخل المجتمع من خلال سيطرته على الثروة العامة، وتحكمه في إعادة توزيعها لصالح الفئة التي تشكل أقلية داخل المجتمع.

المطلب الثاني : مخاطر الفساد السياسي:

يؤدي الفساد السياسي إلى اختلال منظومة الحكم في البلد، وخيانة الحاكم الرعية في مصالحها، فلا يكاد يرعى إلا مصلحة نفسه والمقربين إليه فيطيش العدل بين الناس، وترى القانون يطبق على فئة دون أخرى، وثروات البلد تستأثر بها فئة دون أخرى، كما تستأثر بالحكم فئة دون

(٢٨)الصحافة وفساد النخبة، دراسة الأسباب والحلول : عيسى عبد الباقي ، القاهرة :العرب للنشر والتوزيع، ط 12005ص19

(٢٩)حمدي عبد العظيم : مرجع سابق ذكره، ص40

(٣٠) الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه ، رؤية قرآنية : د.عبد الله الجيوس. ، ورقة علمية في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، المنعقد في الرياض بتاريخ ٦ -٢٠٠٣/١٠/٨م ، ص ١٨ .

أخرى، وما يتم من معاهدات أو اتفاقات المقصد منها المصالح الخاصة لا العامة، وعدم مراعاة الكفاءة في مناصب الدولة العليا، وهذا بالطبع يستعدي فساداً في التشريع وفساداً في القانون وفساداً في النظام الحاكم برمته [٣١].

وهذا الفساد هو أخطر أنواع الفساد لعموم ضرره، بل هو السبب الرئيس فكل أنواع الفساد الأخرى مترتبة عليه.

المطلب الثالث : أسباب الفساد السياسي:

إن من أسباب الفساد الساسي غياب النظام السياسي الديمقراطي الكفؤ المتعارف عليه بالحكم الصالح الذي يتوخى الحكمة والعقلانية والمعايير الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمعات الإنسانية[٣٢].

ويرى محمد الغزالي بأن سبب بلاء الأمة الإسلامية يرجع بالأساس إلى انتشار الفساد في جميع أقطارها ولا شك أن ذلك يعود إلى الميوعة الفكرية في استعمال مفهوم الشورى التي غابت في تسيير الشؤون السياسية للأمة مما أدى إلى تعسف الحكام وحمل الناس على الطاعة والولاء الأعمى للحاكم .[٣٣]

كما يعد من أسباب انتشار الفساد السياسي المناخ السياسي المشوه الذي يمنح الموظفين والمسؤولين فرص سانحة لتسخير القواعد و القوانين لمصالحهم الخاصة ، وممارسة الاستبداد الذي يعطي الأفراد والجماعات المسوغات لانتهاج السلوك المفسد ، و تمركز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من السياسيين و ممارسة الفساد من قبل بعض أعضاء الحكومة والحزب ، مما يولد حالة من اللامبالاة ، وعدم الرغبة في محاربة الفساد [٣٤].

---

(٣١) الفساد السياسي والأداء الإداري : دراسة في جدلية العلاقة، الحوار المتمدن : سالم سليمان، -العدد: ٣٤٢٢ - ٢٠١١ م

(٣٢) "العوامل والآثار السياسية للفساد"، في كتاب الفساد والحكم الصلاح في البلاد العربية: مصطفى كامل السعيد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) ص٢٧٣ -٢٨٠.

(٣٣) الفساد السياسي في التجمعات العربية والإسلامية، محمد الغزالي :الجزائر، دار المعرفة، 2004 ، ص52 .

(٣٤) نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية : د.عبد الحميد متولي. الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥م من ص ٤٣ -٤٥

وهو نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة ، و بالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة و مكاسب شخصية ، فتظهر الرشوة والمحسوبية والواسطة والمحاباة كأدوات رئيسة للوصول لذلك المبتغى.

كما يقوم هؤلاء السياسيون باستغلال مواقع النفوذ السياسي الممنوحة لهم من خلال توجيه القرارات والسياسات والتشريعات ، لتحقيق مصالح خاصة لهذه الطبقة ، أو أحد أطرافها أو الموالين لها والإثراء غير المشروع من السلطة ، أو الحصول على أموال غير قانونية لزيادة النفوذ المالي والاجتماعي ، أو لتمويل الحملات الانتخابية ،أو لتسهيل الحصول على الرشاوي و تشريعها ، مقابل منح استخدام أو امتلاك أراضي الدولة أو عقود و امتيازات أو تراخيص أو موافقات تجارية ، إذا تصبح الخزينة العامة بنكاً خاصاً لهذه النخبة بما يشمله من مغالاة في الصرف على أمور ترفيهية ذاتية ، ترافقها عمليات تهريب للأموال العامة وبشكل سري إلى البنوك ، أو استثمارات خارجية[٣٥]

كما أن من أسباب الفساد السياسي ما يأتي :

١. الافتقار إلى القيادة السياسية النظيفة.
٢. غياب المساءلة والمحاسبة.
٣. اتساع صلاحيات المسؤول والدور المنوط به .
٤. ضعف الرأي العام وتجاهله.
٥. تبديد أموال الدولة فيما لا يصب إلا في مصلحة المتنفذين.
٦. التنصل من القيام بالواجبات والمهمات الموكلة إليه.
٧. النشاط الاقتصادي الذي تمارسه بعض الحكومات من خلال خلق قيود على الاستيراد والتصدير والتحكم في الأسعار [٣٦].

(٣٥) الفساد السياسي في العالم العربي ، حالة دراسية ،الأئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة : د.عزمي الشعبي. (أمان)، حزيران ٢٠١٤ ،ص٤.

(٣٦) ظاهرة الفساد السياسي و تأثيرها و سبل معالجتها (الصين نموذجاً) : د. ابتسام محمد العامري. ، مجلة الكوفة ، العدد٧ ،ص ص٩١ -٩٢.

المبحث الثاني : آثار الفساد السياسي وصوره وسبل الحد منه:

المطلب الأول : آثار الفساد السياسي:

إن الفساد السياسي هو المدخل العريض والأساسي والاستراتيجي الذي تنبثق عنه كافة الممارسات الاجتماعية والثقافية والإعلامية والاقتصادية الفاسدة. [٣٧]

كما يؤدي الفساد السياسي إلى اختلال منظومة الحكم في البلد، وخيانة الحاكم للرعية في مصالحها، فلا يكاد يرعى إلا مصلحة نفسه والمقربين إليه فيختفي العدل بين الناس، وترى القانون يطبق على فئة دون أخرى، وثروات البلد تستأثر بها فئة دون أخرى، وتستأثر بالحكم فئة دون أخرى، وما يتم من معاهدات أو اتفاقات المقصد منه مصالح الخاصة لا العامة، وعدم مراعاة الكفاءة في مناصب الدولة العليا، وهذا بالطبع يستعدي فساداً في التشريع وفساداً في القانون وفساداً في النظام الحاكم برمته [٣٨].

كما يمثل الفساد السياسي خرقاً مباشراً بحكم القانون عبر إساءة استخدام السلطة ، وتوظيفها لخدمة مصالح خاصة وفئوية لا تنسجم مع المصلحة العامة التي يسعى النظام السياسي لتمثيلها . حيث يتم إخضاع السلطة القضائية وتقويضها ولا سيما هيئات النيابة العامة التي تصبح تتولى الدفاع عن النظام لا عن عموم المواطنين . كما تتم هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، و تتفرد في اتخاذ القرار ، و تختطف الدولة ومواردها ، واعتماد مبدأ أن رأس الهرم السياسي فوق السلطات جميعها[٣٩]

إن الدولة التي يتفشى فيها الفساد السياسي يتم فيها زيادة ثروة المسؤولين والطبقة الحاكمة على حساب الشعب بأكمله ، من خلال نهب المال العام . وفي كثير من الأحيان تنجح هذه النخب الفاسدة في السيطرة على مراكز اتخاذ القرار في معظم مؤسسات الدولة ، بما فيها ضمان احتواء قرار الأغلبية البرلمانية ، وتصويته لصالحها ، وتوجيه قرارات بعض القضاة أو مسؤولي أجهزة الرقابة العامة .

---

(٣٧) العوامل والآثار السياسية للفساد : ص٢٧٣ -٢٨٠.

(٣٨) الفساد السياسي والأداء الإداري : العدد: ٣٤٢٢ - ٢٠١١ م ، ص٥ -١١

(٣٩) المرجع السابق نفسه ، ص٥ -١١ .

وعادة تلتقي هذه المجموعات وتتداخل مع رموز وقيادات ونخب القطاع الخاص ، الأمر الذي يؤدي إلى اختطاف مؤسسات الدولة [٤٠].

كما أن من آثار الفساد السياسي ما يأتي :

١. الطغيان والاستبداد اللذان يؤديان إلى فقدان معنى الإنسانية ، وفقدان الهوية والحرية والثقة بالنفس ، والهزيمة والانحطاط والخيانة والذلة ، واختلال موازين الحق والعدل ومقاييس الرقي ، وتبديد أموال الدولة على تعظيم الذات ، وفقدان النظام القانوني لهيبته ، وتعرض سيادة الدولة للاختراق الخارجي ، وفقدان النظام السياسي لشرعيته والتخبط في اتخاذ قرارات غير عقلانية [٤١]

٢. تراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة ، وهذا يؤدي إلى تراجع مفهوم المواطنة ، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات .

٣. تقلص دور الطبقة الوسطى لصالح نخب حزبية أو عسكرية أو أمنية أو قطاع خاص ، وبالتالي زيادة الفئات الفقيرة والمهمشة .

٤. سيطرة مجموعة صغيرة على مناحي الحياة، وبالتالي تصبح عملية المشاركة في الحياة العامة زائفة.

٥. ضعف شرعية النظام السياسي ، وتقويض أسس الديموقراطية وحكم القانون ، واستغلال القضاء، وغياب الرقابة والمساءلة ، وتشويه الجهاز الإداري للدولة نتيجة استبعاد الكفاءات.

٦. تغذية التطرف والانكشاف أمام القوى الخارجية .

٧. تراجع مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين نتيجة السيطرة على المال العام ونهبه وتهريبه إلى الخارج من قبل فئة متنفذة على مفاصل النظام السياسي[٤٢].

---

(٤٠) الفساد السياسي في العالم العربي ، حالة دراسية ،الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة : ص٤.

(٤١) ظاهرة الفساد السياسي و تأثيرها و سبل معالجتها (الصين نموذجاً) : د. ابتسام محمد العامري ،ص٩٢.

(٤٢) الفساد السياسي في العالم العربي ، حالة دراسية ،الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة :ص٤.

المطلب الثاني : صور الفساد السياسي:

صور الفساد السياسي ثلاث أساسية تتمثل في فساد القمة، والفساد المؤسسي والفساد الحزبي والانتخابي.

أولا: فساد القمة:

أو ما يطلق عليه الفساد الرئاسي، حيث يشكل المرتكز الأساس لفساد المستويات السياسية الدنيا ، ويشمل هذا ا لنوع من الفساد ذروة الهرم السياسي، إذ ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكام مستغلين سلطاتهم لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة، وهذا النمط من الفساد من أخطر صور الفساد.

وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة، لذلك يوصف استشراء هذا حيث يجري العمل على أساس آلية " النمط بأنه "فساد القمة المكثف التي تتعامل القمة من خلاله لجني ريع[٤٣] ".

فالعديد من قيادات الدول النامية تولت الحكم وهي شبه معدمة ولكنها عقب سنوات من ممارسة السلطة - ونتيجة لاستخدام السلطة في تحقيق الصالح الخاص - أضحت تملك ثروات هائلة، ومن الملاحظ أن تلك القيادات الفاسدة عادة ما تقوم بتحويل جزء كبير من الثروات إلى البنوك الغربية، حيث يتم الاحتفاظ بها في حسابات سرية تكفل لهذه القيادات الاستمرار في الحياة الرغدة التي اعتادوا عليها.

وبالإضافة إلى استغلال المنصب في تحقيق الصالح الخاص في ظل عدم التمييز بين الأموال الخاصة والأموال العامة، وجود الرشاوى والعمولات من الشركات الغربية الاحتكارية التي توصف بالشركات المتعددة الجنسيات من أجل تسهيل وحماية نشاطاتها الاستغلالية. وكذلك تسهيل الأنشطة غير المشروعة للأقارب أو غض الطرف عنها [٤٤]

(٤٣) الفساد والإصلاح، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣ ، ص: ٩٢، ٩١.

(٤٤) الفساد والإصلاح، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود: ص ٩٢، ٩١.

ثانيا: الفساد المؤسسي:

يندرج في نسق الفساد السياسي فساد بعض أعضاء السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) أو فساد السلطات الثلاث برمتها.

ففساد الأجهزة التنفيذية والإدارية أو ما يطلق عليه (الفساد الحكومي) في الأنظمة السياسية، حيث تم رصد العديد من حالات تفشي الفساد في هذه الهيئات نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار الإداريين رشاوى وعمولات أو لاختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها " استغلالهم لمناصبهم استغلالا مباشرا لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة حتى لو كان هذا عن طريق تهريب السلع أو الاتجار بالعملات أو الاستيلاء على أراضي الدولة.[٤٥].

فالأجهزة التنفيذية والإدارية في غالبية الدول النامية تمثل المأوى الطبيعي للفساد بصوره المتنوعة وتأتي في مقدمة هذه الصور الرشوة والتي أصبحت أمرا مألوفا في أي تعامل بين المواطنين والعاملين ذه الأجهزة على مختلف المستويات.

ثالثا: الفساد الحزبي والانتخابي:

ويقصد به فساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل، وتزوير الانتخابات من خلال شراء الأصوات.

فإضافة إلى ما تتسم به العملية الانتخابية في الدول النامية عموما من تدخل الأجهزة الحكومية وتلاعبها بنتائج الانتخابات لضمان فوز مرشحي الحزب الحاكم بأغلبية ساحقة، تتسم هذه العملية أيضا بالفساد وخاصة في الدول التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب، ومن مظاهر وصور ذلك الفساد:

ظاهرة المرشح المستقل الذي ينسحب من الانتخابات في آخر لحظة لصالح مرشح الحزب الحاكم مقابل الحصول على مقابل مادي أو معنوي.[٤٦]

وظاهرة الدعم المادي الذي تقدمه النخب والجماعات المسيطرة اقتصاديا وتجاريا وكذلك الشركات الغربية لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحي الأحزاب الموالية كي تضمن حماية مصالحها المهيمنة، وقد يكون حصيلة الدعم المادي لهذه القوى السياسية أن تتبدل المواقف نتيجة لفساد الذمم،

---

(٤٥) التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث: أحمد وهبان، القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٣ ، ص.٦٩ وعماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٠

(٤٦) ظاهرة الفساد السياسي، إكرام بدر الدين و"آخرون": ورقة عمل منشورة مقدمة إلى ندوة الفساد النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٩٢ ، ص: ١٤

فالحزب المعارض في بلد ما قد يتحول صراعه مع الحزب الحاكم إلى وئام ، وبذلك تباع المعارضة مقابل ثمن هو عبارة عن صفقات ووساطات وتخليص أعمال[٤٧].

وكذلك ظاهرة شراء أصوات الناخبين ولذلك كانت الحملة الانتخابية لأي مرشح تخصص نسبة كبيرة منها لشراء أصوات الناخبين، وهي إحدى ظواهر الفساد السياسي التي يصعب معالجتها بشكل خاص لأن من السياسيين من يأخذ تبرعات غير قانونية لحملاتهم ومن ثم يستخدمون هذه التبرعات لرشوة ناخبيهم على أسس فردية، وحتى الناخبون يوافقون على التبرعات غير القانونية حين يحققون مكاسب شخصية من جيوب السياسيين الفاسدين.[٤٨]

وعليه فالفساد الحزبي يعني تجاوز الأحزاب لقواعد اللعبة السياسية والإخلال بها كالتجسس على المعارضة وقمعها فضلا عن استغلال النخب السياسية والحزبية لنفوذها من أجل تحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة، كالاتجار بالسلع التموينية في السوق السوداء وتوزيع السلع المقننة والمحدودة على الأقارب والأصدقاء.[٤٩]

وعليه فإن أعضاء الفساد المؤسسي يستمرون في ممارسته طالما هم في المسؤولية التي تحصنهم من العقوبة والمساءلة.

إن الفساد السياسي الذي يمثل فساد القمة ، سرعان ما ينتقل للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستر بقيادتها المتواطئة معها ، حيث تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة ، وتتمتع بالسلطات التي تمكنهم من استغلالها لمصالحهم الخاصة . وعادة يحدث الفساد السياسي في الدول خلال العملية الانتخابية واستقطاب المؤيدين وجمع التبرعات ومحاولات كسب تأييد الناخبين بالوسائل التي تلائم احتياجات كل شريحة ، والتي تبدأ بتقديم الوعود من قبل المرشح للانتخابات ، و تنتهي بشراء الأصوات من الناخبين بمبالغ نقدية وعينية ، وحتى يفوز المرشح يجد نفسه ملزماً بالبحث عن السبل التي تمكنه من استعادة المبالغ التي أنفقها للوصول إلى موقعه ، وتدبير المبالغ

---

(٤٧) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سبق ذكره: ص ١٠٤

(٤٨) ، الفساد و الحكم، الأسباب، العواقب والإصلاح :سوزان روز أكرمان ، ترجمة فؤاد سروجي ، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2003 ، ص: ٢٤٦

(٤٩) ظاهرة الفساد، مقاربة سوسيولوجية -اقتصادية: ناصر عبيد ناصر، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢ ، ص - ص: ٣٩ .

الإضافية لإعادة انتخابه مرة أخرى . وهكذا يصبح أعضاء السلطة التشريعية المنتخبون والاتحادات والمنظمات منفذاً للفساد ، ويصبح التصويت على مشروعات القوانين والآليات التي تمر من خلالها وسائل وأساليب لعقد الصفقات وتبادل المنافع الشخصية[٥٠].

المطلب الثالث : سبل الحد من الفساد السياسي:

وبخصوص سبل الحد من الفساد السياسي وأساليب مواجهته ، فيكون بمشاركة كل مكونات المجتمع في عملية المواجهة ، وأهم وسائل المواجهة تتمثل في :

١. التزام القيادة السياسية بالقضاء على الفساد عبر الإقرار بوجود ظاهرة الفساد وضرورة محاصرتها باستخدام مبدأ الشفافية في المعاملات الحكومية ، وإصلاح اجهزة ومؤسسات الدولة السياسية .
٢. اعتماد الديموقراطية كقاعدة للحكم وتطبيق مفاصلها الأساسية مثل اللامركزية ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة والسماح بحرية الصحافة وتشكيل منظمات المجتمع المدني .
٣. إصلاح النظام القضائي ومنحه الاستقلالية الكاملة في أداء مهامه ، لاسيما في مكافحة الفساد عبر تطبيق القواعد والإجراءات القانونية بحق من تثبت عليهم تهم الفساد .
٤. إجراء إصلاحات في النظامين الإداري والمالي عبر وضع حدود للتمييز ما بين وظيفتي العامة والخاصة لمنع التداخل الذي يسمح باختلاط المال العام والخاص.
٥. رفع مستوى الأجور والرواتب لموظفي الخدمة المدنية.
٦. إجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة من خلال تحرير الاقتصاد وإصلاح الاختلالات المالية.
٧. خلق وعي جماهيري عبر استخدام وسائل الأعلام أو نشر القيم الدينية ، أو تعميم مبدأ الشفافية والتعريف بحجم التكاليف الاجتماعية الكبيرة للفساد.
٨. تشجيع النخبة وإفساح المجال أمامها للعمل بكل حرية ، وبالاتجاه الذي يؤدي إلى القضاء على الفساد [٥١].

---

(٥٠) الفساد الإداري والمالي ، مظاهره وأسبابه ، ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته :د.محمد خالد المهايني مجلة رماح البحوث والدراسات ، تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الأردن ، العدد(٤) ،ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص٢١ -٢٢.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١ - الفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال، أو هو العدول عن الاستقامة إلى ضدها.

٢ - من أنواع الفساد: الفساد الصغير والفساد الكبير. و فساد دولي: و فساد محلي وفساد المالي وفساد إداري وفساد أخلاقي وفساد سياسي وفساد ثقافي وفساد اجتماعي وفساد قضائي.

٣ - من مظاهر الفساد: الرشوة والمحسوبية والمحاباة والوساطة ونهب المال العام والإنفاق الغير قانوني له.

٤ -من آثار الفساد: إعاقة النمو الاقتصادي وانتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة. والضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة.

٥ -من سبل محاربة الفساد: تقوية الوازع الديني لدى. ونشر ثقافة المساهمة في مكافحة الفاسد والوقاية منه. وإيجاد نظام قائم على الديمقراطية والتعددية والانفتاح، وتنظيم انتخابات نزيهة.

٦ -الفساد السياسي: هو فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة والمشتغلون بالعمل السياسي.

٧ -من مخاطر الفساد السياسي: اختلال منظومة الحكم في البلد، وخيانة الحاكم للرعية في مصالحها.

٨ -من أسباب الفساد السياسي: المناخ السياسي المشوه الذي يمنح الموظفين والمسؤولين فرص سانحة لتسخير القواعد و القوانين لمصالحهم الخاصة.

٩ -من آثار الفساد السياسي: الطغيان والاستبداد وتراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة ، وضعف شرعية النظام السياسي.

١٠ -من صور الفساد السياسي: فساد القمة والفساد المؤسسي والفساد الحزبي والانتخابي.

١١ -من سبل الحد من الفساد السياسي: استخدام مبدأ الشفافية في المعاملات الحكومية ، وإصلاح أجهزة ومؤسسات الدولة السياسية ، واعتماد الديموقراطية كقاعدة للحكم وتطبيق ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإصلاح النظام القضائي .

---

(٥١) ظاهرة الفساد السياسي و تأثيرها و سبل معالجتها (الصين نموذجاً) : د. ابتسام محمد العامري ،ص٩٣ -٩٤.

المصادر والمراجع:

١) لسان العرب : جمال الدين بن المنظور ، دار الكتب العلمية، بيروت 2003 .

٢) معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد عمر ، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.

٤) أسس مكافحة الفساد الاداري والمالي في ضوء السنة النبوية ،طه فارس ، الألوكة .

٥) الفساد الاداري والمالي : بن عزوز محمد : المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد٧ ، ٢٠١٦.

٦) ماهو مفهوم الفساد -مظاهره أسبابه –أشكاله: http://basset.goo-dole.com/t32-topic

٧) تقرير الأمم المتحدة ، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

٨) تعريف ومفهوم الفساد في القانون: المحامية ورود فخري https://www.mohamah.net/law

٩) التعريف بالفساد وصوره من الجهة الشرعية: محمد المدني بوساقدار الخلدونية، الجزائر، سنة٢٠٠٩.

١٠) أخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها ،بالتطبيق على المملكة العبية السعودية: الصاف محمد، مجلة الإدارة العامة ، العدد 82 مارس1998 .

١١) مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة : عادل الشلفان ، جامعة الزقازيق، مصر، العدد، 2 م، المجلد2003).الشلفان ، 2003 م.

١٢) الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية : هاشم الشمري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،سنة٢٠١٠ ،عمان ،الأردن.

١٣) الفساد المالي، أسبابه وصوره وعلاجه: حسين حسين شحاتة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٥٥٢، شعبان ١٤٣٢هـ/ يوليو٢٠١١.

١٤) مداخلة بعنوان الاطار الفلسفي والتنظيمي للفساد : نقماري سفيان ، في الملتقى الوطني المنظم يومي ماي ٢٠١٢ بجامعة بسكرة

١٥) الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية : أبو حمود، حسن،(2002)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٨، العدد ١.

١٦) الفساد: عوامله وعلاته وسبل التصدي له: حسني عايش، دراسات عربية، المجلد ٣٣، العدد١١ .

١٧) العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية : مصطفى كامل السيد ، (٢٠٠٤)، ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.، ٢٠٠٤.

١٨) الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني: عبد المجيد الحراحشة، رسالة ماجستير علوم في الإدارة العامة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة اليرموك، أربد، (غير منشورة).، ٢٠٠٣ .

١٩) محاضرات في أخلاقيات المهنة : عبد الحفيظ مسكين ، جامعة جيجل - الجزيرة.

٢٠) كيف توظف المنظمات غير الحكومية جهود المراقبة والمدافعة في خدمة مكافحة الفساد: هولواي، ريتشارد، الكتاب المرجع للمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد/ ترجمة ناتالي سليمان ونور الاسعد وسوزان قازان، مركز المنشورات العربية التابع للمعهد الديمقراطي الوطنين لبنان.

٢١) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧م : البنك الدولي للإنشاء والتعمير - ترجمة ونشر مؤسسة الأهرام.

٢٢) عولمة الفساد وفساد العولمة إداري، تجاري، سياسي، دولي : حمدي عبد العظيم(، الإسكندرية :الدار الجامعية،ط١ ٢٠٠٨م

٢٣) برلمانيون عرب ضد الفساد :"تعزيز الشفافية والمحاسبة في العالم العربي، : ورقة مقدمة في مؤتمر الذي تنظمه المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفسادGOPACبالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية (Transparency international) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNPDوالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافيةLTAفي بيروت، 18 نوفمبر.2004.

٢٤) الصحافة وفساد النخبة، دراسة الأسباب والحلول : عيسى عبد الباقي ، القاهرة :العرب للنشر والتوزيع، ط12005 .

٢٥) الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه ، رؤية قرآنية د.عبد الله الجيوس : ورقة علمية في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، المنعقد في الرياض بتاريخ ٦ -٢٠٠٣/١٠/٨م .

٢٦) الفساد السياسي والأداء الإداري : دراسة في جدلية العلاقة، الحوار المتمدن: سالم سليمان، -العدد: ٣٤٢٢ - ٢٠١١ م.

٢٧) العوامل والآثار السياسية للفساد"، في كتاب الفساد والحكم الصلاح في البلاد العربية: مصطفى كامل السعيد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).
٢٨) الفساد السياسي في التجمعات العربية والإسلامية: محمد الغزالي، الجزائر، دار المعرفة، 2004 .
٢٩) نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية : د.عبد الحميد متولي. الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥م
٣٠) الفساد السياسي في العالم العربي ، حالة دراسية ،الأئتلاف من أجل النزاهة و المساءلة : د.عزمي الشعبي. (أمان)، حزيران ٢٠١٤.
٣١) ظاهرة الفساد السياسي و تأثيرها وسبل معالجتها (الصين نموذجاً)
٣٢) :د. ابتسام محمد العامري. ، مجلة الكوفة ، العدد٧ .
٣٣) الفساد والإصلاح : عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣ .
٣٤) التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث: أحمد وهبان، القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٣ ،
٣٥) ظاهرة الفساد السياسي: إكرام بدر الدين و"آخرون"، ورقة عمل منشورة مقدمة إلى ندوة الفساد النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٩٢ .
٣٦) الفساد و الحكم، الأسباب، العواقب و الإصلاح : سوزان روز أكرمان ، ترجمة فؤاد سروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع، .عمان، 2003 .
٣٧) ظاهرة الفساد، مقاربة سوسيولوجية -اقتصادية: ناصر عبيد ناصر، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢.
٣٨) الفساد الإداري والمالي ، مظاهره وأسبابه ، ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته : د.محمد خالد المهايني مجلة رماح البحوث والدراسات ، تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الأردن ، العدد(٤) ،ديسمبر ٢٠٠٨ .
39) Richard Holloway, How NGOs Can Use Monitoring and Advocacy to Fight Corruption, NGO Corruption Fighters 'Resource Book
- Michael Clarke (Editor): Corruption, Causes Consequences and Control, Frances Pinter (Publishers), Ltd, London, 1983.
41) - Arvind K. Jain (Editor): Economics of Corruption, Kluwer Academic Publishers, London, 1998,.
42) - Encyclopedia of sociology: Second Edition, V. 3, 2000,.
43) - James C. scott: Comparative Political corruption, Prentice. Hall, Inc., Englewood cliffs, N.J., London, 1972.
Morris Szeftel: Corruption and the Spoils System in Zambia, In: Michael Clark (Editor): Corruption, Causes, Consequences, and Control, op. Cit